فلما اضيف استغنى عن البارز في وجهه فحصل التخفيف بل زاد بالاضافة ضمير مستتر
ولا يخفى ان هذا يقتضي ان لا يمتنع الحسنا وجهها والحسنو وجوههم واما امتناع
الثالث فلانه اما في الاصل الحسن وجها فلا تخفيف واما الحسن وجهه فهو
في صورة ما لا تخفيف فيه وقيل لانه في صورة اضافة المعرفة الى النكرة وهو عكس
المقصود واختلف في حسن وجهه يتبادر ان الاختلاف في جوازه وامتناعه
مطلقا وليس كذلك بل البصريون يجعلونه ممتنعا في السعة قبيحا في الشعر والكوفيون
جوزوه مطلقا وجه الامتناع ان الاضافة تكون بحذف التنوين والتخفيف
بحذف الضمير اعلى منه فلا وجه لترك الاعلى مع امكانه واختيار الادنى وما
هو الا ترجيح المرجوح وجه الجواز حصول التخفيف بالاضافة ولا يخفى ان هذا
يقتضي ان لا يختلف في حسنا وجهها لان حذف النون ليس ادنى من حذف الضمير
لان كلا اللفظان متحركان الا ان يقال النون لكونه قايما مقام التنوين في حكمه
والبواقي من الاقسام وهي خمسة عشر ما كان فيه اي تركيبا كان فيه لا صفة
كان فيها ضمير واحد لم يكتف بافراد الضمير وصفة بالواحد وصف تاكيد يحسن بمقابله
بقوله ضميران احسن مما فيه ضميران لا من غير حتى يقتضي ثبوت الحسن في القبيح لاشتماله
على المحتاج من الضمير وبراءته عن المستغنى من الضمير ولما كان فيه ضميران اولى
اكثر ولعل التنبيه بمجرد النقل بل حسن تفاوت حسنه بقلة الضمير وكثرته فافهم
حسن وجهه وقامته اقل حسنا من زيد حسن وجهه وذلك لاشتماله على المستغنى عنه
وما لا ضمير فيه قبيح لعدم ما يحتاج اليه ولما كان معرفة عدم الضمير وعدده متوقفة
على ما هو خالية عن الضمير وما فيها ضمير نصب علامة يعرفان بها فقال ومتى رفعت على
صيغة الخطاب بها اي الصفة فلا ضمير فيها فهي كالفعل نحو مررت برجل حسن
غلامه وتضعف حسنون ويجوز حسنان غلماه ولا فيها ضمير الموصوف مستترا
كان او فعلا اوسعونا فيؤنث على صيغة الخطاب كما يقتضيه قوله متى رفعت وعلى
صيغة الغايبة وهي رابع لان معرفة المفعول هنا اهم من الفاعل وفي الاحتمال

حذف

حذف المفعول وهنا حذف الفاعل وذكر المفعول الاهم وتثنى وتجمع لم يذكر
التذكير لانه لا مدخل له في الفرق بين الخالي عن الضمير والمشتمل عليه لاشتراكه
بينهما وذلك فيما لا يستوي فيه المذكر والمونث كذلك لم يقل بل قوله
مونث وتثنى وتجمع فيطابقه اي الصفة الموصوف مع انه اخصر ليلا يشتبه
المطابقه في الاعراب والتعريف ايضا واسماء الفاعل والمفعول غير المتعدي من
الاحضر اللازمين وفيه الجمع بين الحقيقة والمجاز الا ان وصف اسم المفعول باللازم
لشبهه باللازم في الاكتفاء بالمرفوع وعدم التجاوز الى المنصوب مثل الصفه
فيما ذكر المتبادر منه ما ذكر من التقسيم وتوابعه فيه ان اسمها اليه امثال الصفة
مطلقا اذ اللام فيهما الاسم الموصول دون الصفة اسم التفضيل ما اشتق من
فعل لموصوف بزيادة على غيره اي وضع الموصوف بالزياده فلا يرد ذلك لانه لم يوضع
الموصوف بالزيادة بل لمن قام به الشيء الا انه جعله كون ذلك القايم الزيادة
زايد او اطاب بمعنى الزايد في الطول لانه لم يوضع له بل لمن قام به الطول الا
عدم وصف العرف بالمتصف بالطول الامن له زيادة في الطول جعله بمعنى الزايد
في الطول والمراد بالغير اعم من الغير بالذات او بالاعتبار كما في قولك زيد شابا
ازكى منه والمراد بالزيادة على الغير اعم من الزيادة في قيام الفعل به او في وقوع
الفعل عليه وهو مفرده المذكر افعل فلا يرد انما افعلان وافعلون وفعلى وفعل وانما
خصه بالبيان لانه لا يتوقف قوله وشرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد ليتمكن الا
عليه وخير وشر في الاصل اخير واشر اذ لا يمكن البناء من غير الثلاثي من غير القياس
اذ لا يسع افعل اكثر من ثلثة احرف من مصدره فلو حذف الزايد عليه على الثلاثي
لم يبين اذا اشتق منه وفيه ان الامكان لا يصح ان يكون عرضا من اشتراط البناء
من الثلاثي لان امكان البناء يتحقق شرط او لم يشترط فالصحيح لانه يمكن
من غير مرجح وان العلة في اشتراطه انه ليس بدونه ولا عيب ايضا انه لا يمكن البناء
منهما بلا التباس فخصص التعليل بالثلاثي المجرد تخصيص من غير مخصص وقد

Copyright © King Saud University